

بعض يوم لم يتعد أو نذر تيان الحرم أو شي منه لزم نكاح
مذبح أو عمرة أو نذر المشي إليه لزم مع النكاح متى من مسكنه
أو نذر ما يذبح أو يعتمر ما شيا أو عكسه لزم مع ذلك متى من
هبة احرم فان ركب ولو بلا عذر اجراه و لزم دم وان
ركب بعد ذلك ولو نذر صلاة أو صوماً في وقت ففاته ولو
بعد روجب عليه قضاءه ولو نذر ما هداه إلى الحرم لزم
حملة إليه ان سهل و لزمه صرفه بعد ذبح ما يذبح منه لسأكنه
أما إذا لم يسهل حمله كعقار فيلزمه حمل منته إلى الحرم
ولو نذر تصدقاً بشي على أهل بلد معان لزمه صرفه لسأكنه
المسلمين ولو نذر صلاة قاعداً جاز فعلها قايماً لا يشانه
بالأفضل لا عكسه ولو نذر عمقاً اجراه رقيقه ولو ناقصة
بغيره أو غيره أو نذر عمق ناقصة اجزأه رقيقة كاملة فان
عين ناقصة كليله على عمق هذا الرقيق الكافر بقيت ولو
نذر زينة أو شها لاسراج مسجد أو غيره أو وفق ما يشترط
به من عتبه صح كل من النذر والوقوف ان كان يدخل المسجد
أو غيره من شفع به من نحو مصلى أو نائم أو لم يصح لانه
اضاعة مال ولو نذر ان يصلي في أفضل الاوقات ففاس

ما قاله

ما قاله في الطلاق لبيعة القدر أو في احبال الاوقات إلى الله
تعالى قال الزركشي ينبغي ان لا يصح نذره والذي ينبغي الصحة
ولكن كندره في أفضل الاوقات ولو نذر ان يعبد الله
تعالى بعبادة لا يشرك فيها احد فقتل بطرفا بالبيت وحده
وقيل يصلي داخل البيت وحده وقيل يتولى الامانة العظمى
وينبغي ان يكفى بواحد من ذلك وما رده من ان البيت
لا يخلوا عن طابق ملك أو غيره مردود لان العبرة بما في
ظاهر الحال وذكرنا في ٣ المزاج أو غيره هنا في نوع مهمته
لا يجرها هذا المختصر من ارادها فليراجعها في ذلك
كتاب الاقضية والشهادات الاقضية جمع قضاء
بالمدة كقبا واقبية وهو لغة امضا الشيء واحكامه وشراعا
فصل الخصومة بين خصمين فالكبرجكم الله تعالى والشهادات
جمع شهادة وهي احضار عن شي بلفظ خاص وسأكنه
ال كلام عليها والاصل في القضا قبل الاجماع ايات كثيرة لقوله
تعالى وان احكم مما اتزل الله وقوله تعالى فاحكم بينهم بالقسط
واضاركمهم الصيحيبي اذا اهدى الحاكم فاقطأ فله اجر
وان اصأ با فله اجران وفي رواية فله عشرة اجور قال النووي